

المسلك التنظيري والتنزيل  
للقصد في المصالح والطاعات



□ د. أحمد بن خليفة الشرقاوي المغربي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم المقاصد، والصلاة والسلام على محمد المبعوث بالهدى  
ودين الحق في الصدر والموارد، وعلى آله وصحابه ومن تبعهم بإحسان على مَرَّ  
الأعوام والعوائد.

أشكرُ الله تعالى ربي جَلَّ في عَلاه أن وَفَّقني لمتابعة دراسي بالجامعة الإسلامية  
وبالمسجد النبوي، مهوى أفئدة المسلمين، ومثوى رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم، وزاد وأنعم أن جعلني من الخادِمين لعلوم الشريعة، مع عَجْزي وضَعْفِي، وأن  
جعلني في سِلْك الباحثين الذين يُعَوِّضون لُجَج المعارف في اسْتِنطاقِ للنصوص،  
واستخراج لكنوزها؛ مما تركه لنا أسلافنا -رحمهم الله تعالى- ومن النِّعم الظاهرة عَلَيَّ  
أن يَسِّرَ لي إتمام هذه الدراسة، فاللهم لك الحمد كُلُّه ولك الشكر كُلُّه، علانيته،  
وسره.

ثم امثالاً لأمر المصطفى صلوات ربي وسلامه عليه في شُكْرِ مُسْنَدِي صنائع المعروف  
وأهله أتقدم بشكري للذين كَرَّسوا جهدهم في خدمة العلم وأهله؛ أعني: إخواننا بمصر

في جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بكلية العلوم، وعلى رأسهم  
سعادة الأستاذ الدكتور محمد نبيل محمد السيد غنيم -وفقه الله تعالى- .  
شَكَرَ الله تعالى لكم ما تبذلونه من جهود مباركة، أسأل الله تعالى أن يتولى  
جزاءكم بسعادة الدارين وبجوار سيد المرسلين.  
والشكر التام المطلق لله تعالى ابتداء وانتهاء فهو أهل النعمة والفضل.

\* \* \*

## مستخلص الدراسة

عنوان الدراسة: المسلك التنظيري، والتنزيل للقص في المصالح والطاعات.

الباحث: أحمد خليفة الشرقاوي .

محتويات الدراسة: تضمنت مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، مع الفهارس.

منهج الدراسة: المنهج الاستقرائي، الوصفي التحليلي.

أهداف الدراسة:

- إبراز حقيقة القصد؛ من خلال التمييز بين مراتبه المتباعدة، والمتقاربة.
- تمييز المسائل، المشابهة لمرتبي القصد؛ مع أنها غير مندرجة تحت جادة الدراسة.

- الوقوف على مسالك التكيف التنزيل في فقه المراتب من خلال أكابر هذا العلم؛ ليُتخذ طريقاً، لتكوين ملكة سلوك الوسط في التنزيل الرُّبِّي المتجاذب لطرفي القصد.

أهم النتائج:

- ١) القصد في المراتب، من أهم الصفات المميّزة والحارسة لأمة محمد ﷺ، من بين سائر الملل، والطوائف، وإنّ التشريع يتنزل في الأصل على الوسط، وقد يعدل الشرع عن الوسط إلى أحد طرفي القصد، تشديداً، أو تسهلاً، إذا كان هناك انحراف من المكلف واقع أو مُتَوَقَّع؛ للرجوع به إلى جادة الوسط.
- ٢) أفادت الدراسة أنه يعزُّ في بعض الصور تمييز المراتب؛ لتجاذب طرفي القصد، مما يجعل الوقوف على القصد عسير؛ لذا يكون المرجع في ذلك ليس القصد، وإنما الموازنة بين المصالح والمفاسد.

## أهم التوصيات:

- ١) الاحتراز من الخطأ في نسبة الأقوال، فقد يكون للشخص قول في الجانب التطبيقي، لا يلتزمه في كل المسائل، فلا ينبغي أن يُنسب إليه في الجانب النظري كقول له بإطلاق، كما ينبغي التحري والدقة في انتزاع القول الوسط بين مرتبتي القصد وبخاصة عند تقاربهما.
- ٢) يُتحرى في الدراسات الجادة: التوازن الرئسي في المسائل التي قد يحصل فيها انحراف إلى أحد الجهتين، من طرفي القصد برّد ما خرج عن ذلك، بقسط لا مِيل فيه.

\* \* \*

## المقدمة:

الحمد لله هدانا للإيمان، وشرفنا ببعثة سيد ولد عدنان، المبعوث بمنهج القوام، من جاءنا بأكمل شريعة فكانت بحق مسك الختام. وبعد:

فإن القصد والاعتدال من أخصر أوصاف هذه الأمة الوارثة، فهي وإن تأخرت زمانا فهي المقدمة رتبة على كل ذي رتبة؛ إذ أكرمت بالخيور في شخص نبيها ﷺ ذي المنهج الوسط، فنالت بذلك الشهادة على الأمم بلا شطط، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ لذا رأيت أن يكون موضوع هذه الدراسة -بإذن الله تعالى: ((تقريب المسلك التنظيري، والتنزيل في القصد في المصالح والطاعات))؛ وذلك ببيان الوسط والقصد بين الرتب التليها طرفا القصد؛ أعني: الإفراط، والتفريط، تأصيلا، وتنزيلا، وأن القصد والوسط: رتبة بين رتبتين؛ إذ هو جزء آخذ من الطرفين بقسط لا ميل فيه.

ثم إن الشريعة جاءت بما يحافظ على هذا التوازن؛ (أعني: القصد بين الرتب)؛ بحيث لو حصل انحراف إلى أحد الجهتين؛ كالتفريط في فعل ما -مثلاً- فإن الشرع يميل إلى الزجر؛ والعكس بالعكس، فمن مال إلى الإفراط والغلو نجد الشريعة تميل به إلى التساهل بقصد رد من نَدَّ إلى الاعتدال<sup>(١)</sup>.

فحري إذن بدراسة هذا محورها أن تُخص بالتأصيل والتحليل والتنزيل، ومن الله تعالى أستمد العون والتوفيق.

(١) انظر: قواعد الأحكام في إصلاح الأنام (٣٤٠/٢) وشرح الإلام بأحاديث الأحكام (٩٢/٥-١٠٣)،  
الموافقات (٢٧٩-٢٨٧).

## تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على تساؤل محوري هام، وهو: ضبط وتكييف المعايير التي يُستخلص منها القصد والوسط في الرُّتب التي لها طرفان ووسط عند تباعدها، وتقاربها، وتزاحمها؟

وتحتة التساؤلات الفرعية التالية:

((١)) ما مفهوم القصد بين الرُّتب؟

((٢)) التأصيل التنظيري للوقوف على القصد والوسط بين الطرفين المتميزين، والمتجاذبين، وما بينهما.

((٣)) ما المسلك الذي تسلكه الشريعة عند ما يميل المكلف إلى أحد طرفي القصد، من الإفراط تشديداً، أو التفريط تساهلاً -مثلاً-.

((٤)) ما هي أسس القصدين المراتب، ومظاهره.

((٥)) ماهو المعيار التنزيلي للرتب المتميزة في أحاد صور الاعتقاد.

((٦)) ماهو المعيار التنزيلي للرتب المتميزة في أحاد صور العبادات.

((٧)) ما هو المعيار التنزيلي للرتب في أحاد صور الأخلاق، والشرع، والمعاملة.

((٨)) ما معيار القصد والوسط عندما يَغُسر انتزاع الوسط بسبب ازدحام المراتب.

أهمية الدراسة:

قال الإمام أبو بكر بن العربي: ((ولا ينبغي لحصيف أن يتصدى إلى تصنيف أن يعدل عن غرضين؛ إما أن يخترع معنى، أو يبتدع وصفاً وامتناً، وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد الورق، والتحلي بحلية السراق))<sup>(١)</sup>.

وبإذن الله تعالى سيحاول الباحث أن يكون له حظٌ من هذين الغرضين؛ من ابتداع في تحديد الأفكار، وفي التأصيل، والتنزيل، وفي ترتيب المختلط من المعلومات والمعارف

(١) عارضة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، لأبي بكر بن العربي المالكي (٤/١).

حول الموضوع، والجمع، والشرح، وبإذن الله متى ما التزم في أي دراسة بهذين الغرضين إلا كانت تلك الدراسة ذات قيمة وأهمية كما يمكن توضيح أهمية هذه الدراسة ومبرراتها أكثر من خلال النقاط التالية:

(١) تُوجّه الدراسة إلى سلوك جادة القصد، الذي بدونه يحصل الميل إلى الغلو المذموم، أو الجفاء المشؤوم.

(٢) تحرير مسلك القصد والوسطية في الجانب التنظيري، والتنزيل؛ وبخاصة عندما يحصل الانحراف إلى جهتي طرفي القصد، أو حين يعزّز تمييز المراتب، ويعسر الوقوف على معرفة القصد علماً وعملاً معاً.

#### أهداف الدراسة:

- إبراز حقيقة القصد؛ من خلال التمييز بين مراتبه المتباعدة، والمقاربة.  
- تمييز مسائل، مشابهة لمرتبتَي القصد؛ مع أنها غير مندرجة تحت موضوع الدراسة.

- الوقوف على مسالك التكيف التنزيل في فقه المراتب من خلال أكابر هذا العلم؛ ليُتخذ طريقاً تتكوّن به - بإذن الله تعالى - ملكة سلوك الوسط في التنزيل بين الرُتب المتجاذبة لطرفَي القصد

#### حدود الدراسة: اقتصرَت الدراسة على:

أ) الجانب التنظيري لمسلك القصد، عند تمايز الرتب، وتقاربها.  
ب) الجانب التطبيقي يشمل: المراتب المتميزة، وغير المتميزة، في: العقائد، العبادات، الأخلاق والمعاملات.  
ج) المسائل التي لا تندرج تحت جادة القصد مع مشابقتها لها في كونها بين رُبتين.

#### الدراسات السابقة:

لم يقف الباحث - وفي حدود علمه - على دراسة خاصة، تناولت موضوع

دراسي عُنواناً، ومضموناً، ونتائج؛ إلا أن هناك دراسات في الوسطية بشكل عام، ومنها:

(١) دراسة علي محمد محمد الصلاحي، بعنوان: ((الوسطية في القرآن الكريم))<sup>(١)</sup>. واستهدف الباحث في دراسته تعريف الوسطية وملاحظتها، ووسطية القرآن الكريم في العبادات والأخلاق والتشريع.

(٢) دراسة عبد الواحد يوسف الشريبي، بعنوان: ((القصد والوسطية في ضوء السنة النبوية))<sup>(٢)</sup>.

واستهدف فيها الباحث بعد التعريف أبواباً ثلاثة: الوسطية في الاعتقاد، وفي العبادات، وفي المعاملات.

وأما بحثي ((المسلك التنظيري والتنزيل للقصص في المصالح والطاعات)) فمغاير لهما، ولغيرهما في العنوان؛ كما هو ظاهر، وفي المضمون فبحثي استهدف فصلاً ثلاثة:

**الفصل الأول:** شرح أهم مفردات العنوان، من خلال المفهوم الدلالي اللغوي، والمفهوم الاصطلاحي.

**وفي الفصل الثاني:** استهدف التأصيل التنظيري، والتطبيقي، للقصص المتميز الرتب.

**وفي الفصل الثالث:** استهدف القصد والوسط بين المراتب المتزاحمة، التي يعسر الوقوف فيها على الوسط علماً، وعملاً، وإنما يُرجع في ذلك إلى معيار الموازنة بين المصالح والمفاسد.

(١) رسالة ماجستير من جامعة أم درمان بالسودان .

(٢) رسالة ماجستير من كلية أصول الدين - قسم الحديث الشريف وعلومه-، جامعة الأزهر.



### خطة الدراسة:

اشتملت على مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، أما المقدمة فضممتها ما يلي:  
المقدمة، تساؤلات الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، حدود الدراسة، الدراسات السابقة، خطة الدراسة، منهج الدراسة.

الفصل الأول: شرح أهم مفردات العنوان من خلال المفهوم اللغوي، والاصطلاحي وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف اللغوي واللفظي لمصطلح القصد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف اللغوي.

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي.

المبحث الثاني: تعريف المصالح في اللغة والاصطلاح، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف اللغوي للمصلحة.

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي للمصلحة.

المبحث الثالث: الطاعات في المفهوم اللغوي والاصطلاحي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف اللغوي للطاعات.

المطلب الثاني: تعريفها الاصطلاحي.

الفصل الثاني: التأصيل التنظيري، والتطبيقي، للقصد المُتميّز الرُّتب.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: التصور الإجمالي لموضوع الدراسة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المعنى الإجمالي.

المطلب الثاني: بيان القصد المتباعد الرتب، والمتقارب.

المبحث الثاني: موقف العلماء إجمالاً من الجانب التنظيري (لحور الدراسة).

المبحث الثالث: أسس القصد الرُّبِّي، ومظاهره.

المبحث الرابع: تنزيل وتحقيق مناط القصد الرُّبِّي المتمايز في آحاد صور الاعتقاد، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: القصد في جانب التوحيد دون سائر الملل.

المطلب الثاني: القصد في الشرائع من بين الملل.

المطلب الثالث: القصد في القرآن الكريم.

المطلب الرابع: القصد في النبوات من بين الملل.

المطلب الخامس: القصد في الصحابة رضي الله عنهم من بين الطوائف.

المطلب السادس: القصد في أسماء الله تعالى، وقدره، وأفعاله،

والإيمان، وفي مرتكب الكبيرة.

المبحث الخامس: تنزيل وتحقيق مناط القصد الرُّبِّي المتمايز في جانب العبادات، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: القصد الرُّبِّي المتمايز في العبادات من بين الملل.

المطلب الثاني: القصد الرُّبِّي المتمايز في أمر الحلال والحرام.

المطلب الثالث: القصد الرُّبِّي المتمايز في التكلف في أداء العبادة.

المطلب الرابع: القصد الرُّبِّي المتمايز في الوضوء.

المطلب الخامس: القصد الرُّبِّي في المواعظ النافعة ونحوها.

المبحث السادس: تطبيقات القصد الرُّبِّي المتمايز في جانب الأخلاق، والشرع، والمعاملة، وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: القصد الرُّبِّي المتمايز في الصبر.

المطلب الثاني: القصد الرُّبِّي المتمايز في الحياء.

المطلب الثالث: القصد الرُتبِي المتمايز في التواضع.

المطلب الرابع: القصد الرُتبِي المتمايز في النفقة.

المطلب الخامس: القصد الرُتبِي في ملاذ الدنيا.

المطلب السادس: القصد الرُتبِي في العقوبات والحدود.

المطلب السابع: القصد الرُتبِي في زيارة الإخوان، ومخالطة النساء.

الفصل الثالث: القصد الرُتبِي عند ازدحام المراتب، وعدم تمايزها.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: المراد بالقصد الرُتبِي غير المتمايز.

المبحث الثاني: التأصيل التنظيري عند عدم تمايز المراتب.

المبحث الثالث: نماذج من القصد التطبيقي الرُتبِي غير المتمايز، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الاقتصاد الرُتبِي المتقارب في رفع الصوت.

المطلب الثاني: القصد الرُتبِي المتقارب بين الورع، والوسواس.

المبحث الرابع: ذكر صور خارجة عن جادة القصد.

الخاتمة، وفيها:

- أهم النتائج.
- توصيات الدراسة.
- مقترحات الدراسة.
- الفهارس كما هي مسطرة في المنهج.

منهج الدراسة:

بما أن الدراسة دراسة تأصيلية، تطبيقية، فالمنهج الذي اتبعه الباحث: المنهج

الاسقراطي، والوصفي التحليلي الاستنباطي؛ مع مراعاة الأمور التالية:

- (١) وثقتُ المسائل الواردة في البحث من خلال المصادر المعتمدة.
- (٢) في تحديد آراء العلماء راعيتُ أقوالهم المنقولة عنهم في الجانب التنظيري، وتطبيقاتهم، في بَوثقة واحدة؛ للوصول إلى تحديد موقفهم في المسلك، من خلال الجانبين؛ لتحرير النسبة.
- (٣) عزوت الآيات إلى سورها مع كتابة الآيات بالرسم العثماني (خط مصحف المدينة للنشر الحاسوبي).
- (٤) خرجت الأحاديث، وحكمت عليها من خلال كلام أهل العلم، إن كانت في غير الصحيحين أو أحدهما.
- (٥) جعلتُ ثبناً للمصادر والمراجع، وفهرساً للمحتوى.

\* \* \*

## الفصل الأول

### شرح أهمّ مفردات العنوان ببيان المفهوم اللغوي، والاصطلاحي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف اللغوي واللفظي لمصطلح القصد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف اللغوي:

القصد: مصدر، وهو أصل لفعل قصد على جادة البصريين ومادة: (ق ، ص ، د) استعملت لمعان منها:

(١) الاعتدال والتوسط بلا إفراط ولا تفريط، يقال قصد في الأمر إذا توسط ولم يفرط، أو لم يتجاوز حد التوسط والأسد والصواب، وقصد في الحكم: عدل ولم يميل إلى أي طرفيه.

ومنه الحديث الصحيح الصريح المليح: (والقصدُ القصدُ تبغوا)؛<sup>(١)</sup> والقصد: الأخذ بالأمر الأوسط؛<sup>(٢)</sup> أي: عليكم بلزوم القصد من الأمور وهو التوسط بين طرفي القصد، وكرر للتوكيد.<sup>(٣)</sup>

(٢) الأتم والاعتماد على الشيء، ومنه قولهم: «قصد فلاناً» إذا أمّته وتوجّه إليه.<sup>(٤)</sup>

(٣) الاستقامة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَايِزٌ﴾ [النحل: ٩].

قال الطبري - رحمه الله تعالى -: «والقصد من الطريق المستقيم الذي لا اعوجاج

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري - رحمه الله تعالى - في صحيحه برقم: [٦٤٦٣] من كتاب الرقاق، ويؤب له بـ: (باب القصد والمداومة على العمل).

(٢) كما قال ابن حجر - رحمه الله تعالى - انظر: فتح الباري (١/ ٩٥).

(٣) انظر: لسان العرب (٣٥٣/٤).

(٤) انظر: لسان العرب (٣٥٣/٤) والقاموس المحيط (١/ ٦٢١).

فيه»<sup>(١)</sup>؛ أي على الله تفضلاً منه بيان الصراط المعتدل المستقيم لا اعوجاج فيه الذي مبدؤه الدنيا وآخره جنّات النعيم، جعلنا الله جميعاً من أهلها، والقصدُ في سياق الآية القرآنية: الإسلام، والجائر عن ذلك مثل: ملل الكفر على اختلاف نحلها ودركاتها؛ لجورها عن الحنيفية الإسلامية<sup>(٢)</sup>.

(٤) العدل، وهذا المعنى موجود في استعمالات العرب في شعرها ومن ذلك:

على الحكم المائيّ يوما إذا قضى \* قضيتَه بأن لا يجورَ ويقصدُ<sup>(٣)</sup>

والمعنى المراد: أنه ينبغي على الحكم المرضي بحكمه إذا أتاه الخصوم للحكم بينهم ألا يجور في حكمه بل يقصد؛ أي يعدل<sup>(٤)</sup>، إلى غير ذلك من المعاني، التي يُقصد من إيرادها مع تقاربها في المعنى تدريب الناظر في اللسان العربي إلى الوقوف عن توافقها أو اختلافها؛ ليزدلف من خلالها إلى غور المعاني الاصطلاحية.

#### المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي:

من خلال الدلالة اللغوية نصل إلى المفهوم الاصطلاحي للقصد في سياقنا بمعناه العام؛ حيث يمكننا أن نحده بـ: ((سلوك الطريق المعتدلة في الأمور كلها))؛ وبنحو هذا عرفه الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى-<sup>(٥)</sup>، وتقريبه في دراستنا: أن شريعتنا السمحة جاءت بالقصد الآخذ بالجزء الوسط بين طرفي القصد الذممين فهو اعتدال بين غلو وجفاء، وبخاصة إذا تميّزت المراتب، وقد تميل الشريعة إلى أحد الجانبين عند

(١) تفسير الطبري: (٨٣/٨).

(٢) انظر: لسان العرب: (٣٥٣-٣٥٢/٤) والقاموس المحيط (٦٢١/١).

(٣) قائله أبو اللحام التغلبي على الصحيح ويروى لغيره كما في لسان العرب: (٣٥٣/٤).

(٤) ولهذا رفع الشاعر: (ويقصدُ) ولم ينصبه عطفاً على قوله: (أن لا يجور)؛ لفساد المعنى؛ لأنه يجعل التقدير: عليه أن لا يجور وعليه أن لا يقصد، وليس هذا المعنى مقصوداً للشاعر؛ كما يدل عليه السياق، بل المراد: وينبغي له أن يقصد، وما قررته وشرحت به البيت قريب مما نقله ابن منظور عن ابن بري -رحمهما الله تعالى- انظر: لسان العرب (٣٥٣/٤).

(٥) انظر: فتح الباري (١١/ ٢٩٥).

الانحراف إلى الآخر؛ لإرجاع من عدل عن جادة القصد والوسط إليه، وأما إذا تقاربت بحيث لم تتمايز فيأخذ بالأخير من باب الموازنة بين المصالح.

**المبحث الثاني: تعريف المصالح في اللغة والاصطلاح، وفيه مطلبان:**

**المطلب الأول: التعريف اللغوي للمصالح:**

**المصالح:** جمع مصلحة والمصلحة كالمنفعة وزناً ومعنى، وضدها: المفسدة، فهي مصدر بمعنى الصلاح، أو هي اسم للواحد من المصالح<sup>(١)</sup>.

**المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي للمصلحة.**

يمكن أن نعرفها بأنها: «وصف للفعل يحصل به الصلاح، والنفع منه دائماً أو غالباً، للجمهور أو للأحاد».

وتقريب ذلك أن المصلحة تكون مطردة وغالبة لجمهور الناس أو آحادهم، ثم إن لها أنواعاً<sup>(٢)</sup>، والذي يعنينا في هذه الدراسة القصد في مطلق المصالح سواء التي اعتبرها الشارع بالدليل الخاص، أو بالدليل العام بأن كانت مندرجة تحت قواعده العامة، ومقاصده الكلية.

**المبحث الثالث: الطاعات في المفهوم اللغوي والاصطلاحي، وفيه مطلبان:**

**المطلب الأول: التعريف اللغوي للطاعات.**

الطاعات جمع طاعة، وهي: الانقياد، والموافقة، ولا تكون في الأصل إلا عن أمر؛ كما أن الجواب لا يكون إلا عن قول<sup>(٣)</sup>، يقال طاع له: إذا انقاد له، فإذا مضى لأمره فقد أطاعه، ومنه قولهم طاعت المرأة زوجها طواعية<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: لسان العرب (٣/٣٤٨).

(٢) انظر لهذه الأنواع المستصفا للغزالي - رحمه الله تعالى - (٤٧٨/٢).

(٣) انظر: المصباح المنير للفيومي (ص: ١٩٧).

(٤) انظر: المصدر نفسه (١٩٧).

## المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي للطاعات.

عرف الحافظ ابن حجر-رحمه الله تعالى-: الطاعة بأنها: «الإتيان بالمأمور به، والانتفاء عن المنهي عنه، والعصيان بخلافه»<sup>(١)</sup>، والطاعة أكثر ما تستعمل في الائتمار لما أُمر، والارتسام فيما رُسم<sup>(٢)</sup>، كما في قول الله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

\* \* \*

(١) فتح الباري لابن حجر (١١٢/١٣) وانظر: التعريفات للهرجاني (ص: ١٤٠).

(٢) مفردات ألفاظ القرآن للراغب (ص: ٥٢٩).



## الفصل الثاني

### التأصيل التنظيري والتطبيقي للقصد المُمْتَازِ الرُّتَبِ

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: التصور الإجمالي لموضوع الدراسة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المعنى الإجمالي.

القصد المحمود في المصالح والطاعات هو: الرتبة المتوسطة بين مرتبتين، وأعني بالمرتبتين اللتين يَكْتَنِفُهُمَا القصد في جلب المصالح: مرتبة دنيا، ومرتبة قصوى؛ فالمنزلة الدنيا: التقصير في جلب المصالح، وهذا مذموم، والمنزلة القصوى: الإسراف في جلبها، وهو مذموم -أيضا-؛ وكما قيل: «الحسنة بين السيئتين»<sup>(١)</sup> فالتقصير سيئة، ويقابله: الإسراف وهو سيئة كذلك، والحسنة: تتوسطهما، وخير الأمور أوسطها.

المطلب الثاني: بيان القصد المتباعد الرتب، والمقارب

مما ينبغي أن يُحرر أنه إذا كان القصد في المصالح والطاعات: رتبة بين ربتين، أن

الرتبتين لا يخلوان من حالتين:

أ) أن يتمايز ويتباعد كلٌّ من طرفي القصد الذميين؛ كما في المثال المذكور قريبا: الغلو في الدين والتنطع، فكل منهما مذموم، والقصد: هو الرتبة الآخذة بالوسط دون إفراط ولا تفريط، والقصد في مثل هذه المراتب لائح جلي، وهو الجادة في باب القصد الرتبي.

ب) أن لا يتمايز ولا ينفصل كلٌّ من طرفي القصد؛ وهذا يكون في أمور دقيقة يعزّ

(١) أخرجه ابن جرير عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، وعن أبي قلابة -رحمه الله تعالى- قال: «خير الأمور أوسطها». انظر: تفسير الطبري (١٩/٣٠٠)، والدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي (٥/٣٥٢).

فيها تمييز المراتب لقربها، وقد نبه على هذا الحافظ ابن دقيق العيد - رحمه الله تعالى -؛ قائلا: وهامنا أمر دقيق يَعَسُرُ الوقوف على معرفة القصد فيه والوسط علماً وعملاً معاً، وذلك في مواضع؛ كالفرق بين الورع والوسواس، والشجاعة والتهور؛ فإن الشجاعة محمودة، لكن إذا زادت على القدر المطلوب انتهت إلى التهور المذموم، وكذلك التحرز والاحتياط والنظر في العواقب محمود أصالة؛ لكن الإفراط فيه قد ينتهي بصاحبه إلى الجبن والخور المذموم، فمن هنا كان العسر والإشكال في معرفة التوسط علماً وعملاً؛ مما قد يقتضي في بعض الموارد الخروج عن القصد لمصلحة أعظم<sup>(١)</sup>.

**المبحث الثاني: موقف العلماء إجمالاً من الجانب التنظيري (لخوارج الدراسة).**  
القصد والتوسط من خصائص أمة الإسلام الوارثة، وبموجبها تكون شاهدة للناس، وعلى الناس، وشهادة نبينا ﷺ لها، أو عليها، قال جل ذكره: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، والوسط: العدل الخيار<sup>(٢)</sup>.

قال ابن تيمية: «دين الإسلام وسط بين الأطراف المتحاذية، فالمسلمون وسط بين سائر الملل، والنحل»<sup>(٣)</sup>؛ ومن هنا فلا أحد من أهل العلم المعترين يخالف في الأصل المحوري للدراسة من حيث التنظير، والتنزيل<sup>(٤)</sup>.

ثم إن أبا إسحاق الشاطبي نبه على تحرير دقيق أذكره في هذا السياق؛ حيث بين - رحمه الله تعالى - أن التشريع الإسلامي يَنَزَلُ في الأصل على الطريق الوسط العدل،

(١) وسيأتي مزيد بسط للقصد المتباعد في الفصل الثالث. انظر: شرح الإمام (١٠٣-٩٢/٥).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (١٧٨/١-١٧٩).

(٣) منهاج السنة (١٦٨/٥-١٧٢)، وطريق الوصول للسعدي (ص: ٨٤-٨٥) بتصرف.

(٤) انظر: قواعد الأحكام (٣٤٠/٢)، وشرح الإمام (٩٢/٥)، وتفسير القرطبي (١٤١/٨-١٤٢)، والموافقات (٢٧٩/٢، ٢٦١/٤).

وإنه أخذ بين الطرفين بقسط لا ميل فيه في معظم تشريعاته، فإذا حصل انحراف واقع أو متوقع وجبت مواجهته وعلاجه وردّه إلى جادة الوسط، فإن كان الانحراف من المكلف إلى جهة الشهوات أو الشبهات، نجد الشرع يميل إلى الزجر والتشديد؛ لإرجاعه إلى الاعتدال، وإن كان الانحراف إلى جهة الغلو والتنطع في الدين، فإن الشرع يميل إلى التيسير والترخيص والتخفيف<sup>(١)</sup>.

ثم قال: «فإذا لم يكن هذا ولا ذاك، رأيت التوسط لائئحاً، ومسلك الاعتدال واضحاً، وهو الأصل الذي يُرجع إليه، والمعقل الذي يُلجأ إليه»<sup>(٢)</sup>.

**المبحث الثالث: أسس المقصد الرتبّي، ومظاهره.**

**الأسس التي يدور عليها القصد بين مراتب طرفي المقصد ثلاثة وهي:**  
أ) الغلو.

ب) الإفراط وهما مردولان؛ لأن كلاً مرتبّي طرفي المقصد ذميم.

ج) المقصد وهو الجزء الوسط الآخذ بطرفي المقصد بقسط لا ميل فيه.

**ومن مظاهر المقصد والوسط على وجه الإيجاز:**

(( ١ )) أن الأصل تميّز وتباعد المراتب (طرفي المقصد) التي لها طرفان؛ بحيث

يسهل انتزاع والوقوف على المقصد والوسط.

(( ٢ )) الاستقامة.

(( ٣ )) خيرية هذه الأمة.

(( ٤ )) عدالتها.

(( ٥ )) يُسرّ شريعتها.

(( ٦ )) دعوتها بالحكمة والموعظة الحسنة.

(١) انظر: الموافقات للشاطبي (٤/٢٦١)، ونظرية المقاصد للريسوني (ص: ١٥٤).

(٢) الموافقات للشاطبي (٢/٢٧٩).

المبحث الرابع: تنزيل وتحقيق مناط<sup>(١)</sup> القصد الرتبى المتميز في آحاد صور الاعتقاد<sup>(٢)</sup>. وفيه ستة مطالب:

#### المطلب الأول: القصد في جانب التوحيد دون سائر الملل.

اقتصاد أمة محمد ﷺ بين اليهود المغضوب عليهم الذين وصفوا الرب ﷻ بالنقائص التي لا تليق به سبحانه تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً ﴿وَلَعَنُوا مَا قَالُوا﴾ [المائدة: ٦٤]، والنصارى الضالين الذين يصفون المخلوق بصفات الخالق ﷻ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧].

بينما المسلمون وحُدُوه ﷻ ووصفوه بصفات الكمال المطلق، التي تقتضي نفى نقيضها، على حد قول ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ ثبت ذلك كما يليق بربنا ﷻ.

#### المطلب الثاني: القصد في الشرائع من بين الملل.

اليهود منعوا الخالق ﷻ أن يبعث رسولا بغير شريعة الرسول الأول، والنصارى جوزوا حتى لأخبارهم أن يُغيروا الشرائع مطلقا، وأما أمة الإسلام فاعتقادها أن الله ﷻ قد يبعث الرسول بغير شريعة الأول، في الأحكام، مع الاتفاق في أصل التوحيد، وليس لأحد كيفما كان أن يُغير شيئا، أو يزيد أو ينقص في شرع الله ﷻ مما لم يأذن به الله ﷻ.

(١) يقصد بتحقيق المناط في هذا السياق: الاجتهاد في تنزيل القاعدة الكلية المتفق عليها، في آحاد صورها، فالقاعدة معلومة قطعا؛ لكن يبقى الاجتهاد في تنزيلها وتطبيقها على آحاد الصور. انظر: روضة الناظر لابن قدامة مع فتح الولي الناصر للضويني (١٥٦/٥).

(٢) انظر أمثلة هذا المبحث في طريق الوصول للسعدي (٨٤-٨٦).

### المطلب الثالث: القصد في القرآن الكريم.

يقول ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: الشرائع ثلاثة: شريعة عدل فقط، وشريعة فضل فقط، وشريعة تجمع العدل والفضل، فتوجب العدل، وتندب إلى الفضل، وهذه أكمل الشرائع الثلاث وهي شريعة القرآن، الذي جمع بينهما؛ مع أننا لا ننكر أن يكون موسى عليه السلام أوجب العدل وندب إلى الفضل، وكذلك شريعة المسيح عليه السلام؛ إلا أن التوراة يغلب عليها جانب العدل: (الشدة)، كما أن الإنجيل يغلب عليه جانب الفضل: (اللين)، وأما القرآن الكريم فجمع بينهما على غاية الكمال<sup>(١)</sup>.

### المطلب الرابع: القصد في النبوات من بين الملل.

اليهود قتلة الأنبياء، وتكذبهم وتتهمهم بالكبائر، والنصارى تجعل من ليس بنبي نبياً؛ كما قالوا في الحوارين: إنهم رسل، ويطيعون أحبارهم ورهبانهم كما تطاع الأنبياء؛ فالنصارى تُصدّق بالباطل، واليهود تكذب بالحق، بينما أمة الوسط تعظم الأنبياء دون غلو ولا جفاء، على حد قوله ﷺ: «فقولوا عبد الله ورسوله»<sup>(٢)</sup>؛ عبد الله: فلا ترفعه إلى مكان الإله، ورسوله: صفة احتباس؛ أي: لا تجعلوه كسائرهم بل أنزلوه المنزلة التي أنزله الله تعالى إياها، دون غلو ولا جفاء قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣]<sup>(٣)</sup>.

### المطلب الخامس: القصد في الصحابة رضي الله عنهم من بين الطوائف.

القصد والتوسط في عثمان رضي الله عنه وعلي رضي الله عنه وفي سائر الصحابة رضي الله عنهم بأنهم عدول؛ بتعديل الله تعالى - لهم وإنزالهم المنزلة اللائقة بهم ﷺ؛ فتوسط أهل السنة بذلك

(١) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٥/٥٨ - ٥٩)، وطريق الوصول (ص: ١٦٨).

(٢) صحيح البخاري برقم (٣٤٤٥).

(٣) انظر: طريق الوصول إلى العلم المأمول (ص: ٨٤).

بين الغلاة فيهم والطاعين عليهم<sup>(١)</sup>.

**المطلب السادس: القصد في أسماء الله تعالى وصفاته، وقدره وأفعاله ﷻ؛ والإيمان به ﷻ وفي مرتكب الكبيرة؛ من بين الطوائف.**

ففي أسماء الله تعالى وصفاته؛ بإثباتها وإجرائها على ظواهرها من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل؛ فهم بذلك وسط بين المثلة<sup>(٢)</sup>، والمعطلة<sup>(٣)</sup>، وفي أفعال الله تعالى (القدر)؛ أثبتوا لله تعالى فعلاً ومشئته، وأثبتوا للعبد فعلاً ومشئته داخله تحت قدرة الله ومشئته؛ فتوسطوا بذلك بين الجبرية<sup>(٤)</sup> الذين أنكروا قدرة العبد ومشئته؛ إطلاقاً؛ وبين القدرية الذين أنكروا قدرة الله ﷻ في أفعال العباد، وفي الإيمان؛ رأوا أنه اعتقاد وقول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية؛ فتوسطوا بذلك بين الخوارج<sup>(٥)</sup> والمعتزلة<sup>(٦)</sup> الذين أنكروا زيادة الإيمان ونقصانه؛ وبين المرجئة<sup>(٧)</sup> الذين أخرجوا العمل عن مسمى الإيمان، وفي «مرتكب الكبيرة» رأوا أنه مؤمن بإيمانه؛ فاسق بمعصيته؛

(١) انظر: المصدر نفسه (ص: ٨٥).

(٢) المثلة: هم الذين بالغوا في إثبات الصفات بأن تدخلوا في الكيفية زعماً منهم أنها مقتضى ظاهر اللفظ فشبهوا الخالق بالخلق. انظر: الملل والنحل (ص: ٣٩)، والموسوعة الميسرة (١٠٢١/٢).  
(٣) المقصود بالمعطلة في هذا السياق تعطيل صفات الكمال المطلق لدينا ﷻ بنفي أسمائه، أو صفاته، أو بعضها، أو نفي الكل، أو تشبيهه بالخلق، أو تأويل فاسد، ونحو ذلك. انظر: الملل والنحل (ص: ٢١)، والموسوعة الميسرة (١٠١٣/٢).

(٤) الجبرية هم الذين ينفون الفعل حقيقة عن العبد، ويضيفونه إلى الرب تعالى، وأوّل قائل بالجبر: الجعد ابن درهم، وأوّل من أظهرها تلميذه الجهم بن صفوان، في أوائل المائة الثانية للهجرة، انظر: الملل والنحل (١/ ٨٥)، والموسوعة الميسرة في الأديان (١٠٣٥/٢).

(٥) الخوارج فيهم الوعيدية القائلين بتكفير صاحب الكبيرة، وجواز الخروج على الأئمة، وينكرون الشفاعة والاستثناء. انظر: الملل والنحل (ص: ٥٠).

(٦) المعتزلة هم أصحاب أصل بن عطاء الغزال؛ القائلين بأن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر فهو منزلة بين المنزلتين، إلى غير ذلك من بدعهم، ويُلقبون بالقدرية لإسنادهم أفعال العباد إلى قدرهم. انظر: المصدر نفسه (ص: ٢١).

(٧) المرجئة: هم فرقة مبتدعة، مدار الإيمان عندهم على المعرفة بالله والمحبة له، والإقرار بوحديته، ولا يربطون الإيمان بالعمل، بل لا يضر عندهم مع الإيمان ذنب. انظر: المصدر نفسه (ص: ٦٠).

مستحق للوعيد؛ لكنه تحت مشيئة الله ﷻ وبهذا توسطوا بين الخوارج والمعتزلة القائلين بتخليده في النار في الجملة، والمرجئة القائلين بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب، إلى غير ذلك من مسائل الاعتقاد، ثم إن ذكر البعض يُغني عن البعض؛ إذ المقصود ببيان أن مسلك القصد جادة معبدة عند السلف -رحمهم الله تعالى-<sup>(١)</sup>.

**المبحث الخامس: تنزيل وتحقيق مناط القصد الرُّبِّي المتمايز في جانب العبادات**  
وفيه خمسة مطالب:

#### **المطلب الأول: القصد الرُّبِّي المتمايز في العبادات من بين الملل.**

فاليهود مُعرضون عن العبادات، والنصارى يعبدون برهبانية ويدع ما أنزل الله بها من سلطان، وأما أمة الوسط فعبدوا الله تعالى وحده بما شرع، ولم يعبدوه بالبدع، بل بالحنيفية السمحة التي دَعَتْ إليها الرسل عليهم السلام<sup>(٢)</sup>.

#### **المطلب الثاني: القصد الرُّبِّي المتمايز في أمر الحلال والحرام.**

اليهود حُرِّمَتْ عليهم طيبات أُحِلَّتْ لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيراً، ويجتنبون الأمور الطاهرة؛ كما في امتناعهم من مجالسة الحائض، وأن من مسَّ فراشها يلزمه غسل ثيابه، ويستحم بماء، ويكون نجساً إلى المساء، وكل ما تجلس عليه يكون نجساً، فضيق عليهم جزاء وفاقا بالإصر والأغلال<sup>(٣)</sup>، وبالمقابل نجد النصارى لا تحرِّم ما حرَّم الله ﷻ ولا رسوله ﷺ، فيستحلُّون الخبائث؛ كالميتة والدم ولحم الخنزير، ويتعبدون بالنجاسات؛ من بول وغائط، ولا يغتسلون من الجنابة، وكلما كان الراهب أبعد عن

(١) انظر للمسائل السابقة: منهاج السنة (١٦٨/٥ - ١٧٢)، وطريق الوصول (٨٤ - ٨٥).

(٢) انظر: المصدر نفسه (ص: ٨٥).

(٣) المراد بالإصر: شدة العمل. والأغلال: الشدائد التي كانت في عبادتهم فكأنهم غُلِّوا وقيدوا بها؛ كقطع موضع النجاسة من الثوب، وإحراق الغنائم، ولزوم القصاص على القاتل عمداً أم خطأ. انظر: تفسير الطبري (٨٥/٥)، وتفسير ابن كثير: (٤/ ٦١٠)، ومفردات الراغب (ص: ٧٨ و ٦١٠)، والتفسير الميسر (ص: ١٧٠)، ورفع الحرج في الشريعة الإسلامية (ص: ١٥٨ - ١٥٩).

الطهارة، وأكثر ملابسة للنجاسة؛ كان معظماً، وأما أمة القصد والوسط فإنها امتنعت عما حرمه الله ﷻ، وفعلت ما أباح الله تعالى لها، وقد رفع الله تعالى عنها الأصرار والأغلال وما لا طاقة لها به، إكراماً لها في شخص نبيها ﷺ، فالحمد لله تعالى على نعمة الإسلام<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثالث: القصد الرُّبِّي المتمايز في التكلف في أداء العبادة.

القصد في العبادة الإتيان بها على وجه يحقق مقصود الشارع؛ دون تفريط في عدم الإتيان بها رأساً، ودون إفراط يؤدي إلى الانقطاع أو السامة ونحو ذلك، فتكليف النفس ما لا تطيق الدوام عليه؛ يؤول بها إلى الملالة والسامة، وفي الحديث الصحيح المليح: «هلك المتنطعون»<sup>(٢)</sup>، وقد روي عن سعد بن أبي وقاص ﷺ قوله: «رُدَّ على عثمان بن مظعون بالتبُّل، ولو أُذن له لاختصينا»<sup>(٣)</sup>، ورَدَّ النبي ﷺ على من التزم قيام الليل وصيام النهار، ولم يقره على ذلك، بل قال ﷺ: «فإني أصوم وأفطر... فمن رغب عن سنتي فليس مني»<sup>(٤)</sup>.

### المطلب الرابع: القصد الرُّبِّي المتمايز في الوضوء

إسباغ الوضوء مطلوب وهو القصد؛ لحديث: «أسبغوا الوضوء»<sup>(٥)</sup>؛ والإخلال

(١) انظر: قواعد الوصول للسعدي (ص: ٨٥).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (برقم: ٢٦٧٠)، والتنطع: التكلف والغلو.

والمتنطعون: المغالون في الكلام المتكلمون بأقصى حلوهم. النهاية لابن الأثير (٧٤/٥) بتصرف يسير.

(٣) رواه البخاري (برقم: ٥٠٧٣)، ومسلم (برقم: ١٤٠٢) واللفظ له.

والمراد بالتبُّل: الانقطاع عن النساء وترك النكاح. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٩٤/١). والخصاء: قطع الذكر، أو سَلُّ الأنثيين. انظر: الذيل على النهاية في غريب الحديث (ص: ١٤٥).

(٤) انظر: صحيح البخاري (برقم: ٥٠٦٣)، وصحيح مسلم (برقم: ١٤٠١) عن أنس ﷺ.

(٥) هذا اللفظ عند مسلم (برقم: ٢٤١) من حديث عبد الله بن عمرو ﷺ وتام الحديث: (ويل للأعقاب من النار، أسبغوا الوضوء).



بالمطلوب من ذلك ممنوع؛ لقوله ﷺ: «ويل للأعقاب من النار»<sup>(١)</sup>، والزيادة فيه: سرف ممنوع<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الخامس: القصد الرئبي في المواعظ النافعة ونحوها.

المواعظ النافعة في الدين المؤدية إلى سلوك المتقين مطلوبة شرعاً، كما في قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥]؛ لذا كان تركها مخالفة للشرع، واتباع لغير سبيل المؤمنين، والإكثار منها يُسقط وقعها ويؤدي إلى السامة منها، فتبطل بذلك فائدتها المطلوبة، فالقصد هو المحمود، وتَلَمَّح هديه ﷺ: «كان النبي ﷺ يتخولنا بالموعظة في الأيام كراهة السامة علينا»<sup>(٣)</sup>.

المبحث السادس: تطبيقات القصد الرئبي المتمايز في جانب الأخلاق، والشرع، والمعاملة، ونحو ذلك، وفيه سبعة مطالب:<sup>(٤)</sup>

### المطلب الأول: القصد الرئبي المتمايز في الصبر.

القصد في الصبر من أعلى مراتب أهل الفلاح وقد ذكر في القرآن في نحو تسعين موضعاً، وهو خُلِقَ منيف بين رذيلتي: الجزع والتسخط، والغلظة والقسوة<sup>(٥)</sup>.

### المطلب الثاني: القصد الرئبي المتمايز في الحياء.

القصد فيه يكون ضمن منهج الوحيين، فهو خُلِقَ فاضل يبعث على ترك الرذائل، ولا يمنع من الوصول إلى الحق، والتخلق به مَرَقَى الأوائل، وهو بين رذيلتي: الوقاحة،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (برقم: ٦٠)، ومسلم (برقم: ٢٤١) من حديث عبد الله بن عمرو ؓ.

(٢) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/٣٤١-٣٤٣)، وشرح الإلام (٥/٩٦).

(٣) أخرجه البخاري (برقم: ٦٨)، ومسلم (برقم: ٢٨٢١) من قول ابن مسعود ؓ.

(٤) انظر لمطالب وأمثلة هذا البحث: مدارج السالكين (١/١٣٠ و ٢/٢٤٧ و ٢/٣١٠)، وقواعد الأحكام

في إصلاح الأنام (٢/٣٤٤-٣٤٨)، وشرح الإلام (٥/٩٢-١٠٠).

(٥) انظر المصادر السابقة.

والعجز والمهانة<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثالث: القصد الرُّبِّي المتمايز في التواضع.

هو خلق كريم مُحَبَّب لدى النفوس السَّوِيَّة، والقصد فيه سمة عباد الرحمن قَالَ تَعَالَى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]؛ أي بسكينة ووقار وتواضع لله تعالى الملك القهار، وهو طبع كريم بين رذيلتي: الكبر، والذل.<sup>(٢)</sup>

### المطلب الرابع: القصد الرُّبِّي المتمايز في النفقة.

المبالغة في النفقة إسراف ملوم صاحبه، يؤدي به إلى الحسرة، والتقتير شح ممقوت فاعله، والقصد في ذلك، محمود شرعاً، ومحجوب طبعاً، فهو جادة القوام، قال الله تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧] وقوله: تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩].<sup>(٣)</sup>

### المطلب الخامس: القصد الرُّبِّي في ملاذ الدنيا.

شريعة الكمال دللتنا على طلب الزَّهد المنضبط في الدُّنيا على سبيل القصد، لا تركٍ للطيبات بإطلاق، ولا انغماسٍ في متعها، ومن هنا ذمَّت أقواماً أذهبوا طيباتهم في حياتهم الدُّنيا؛ كما في قوله ﷺ عن أهل الكفر عياداً بالله تعالى ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا﴾ [الأحقاف: ٢٠].<sup>(٤)</sup>

(١) انظر المصادر السابقة.

(٢) انظر المصادر السابقة.

(٣) انظر المصادر السابقة.

(٤) انظر المصادر السابقة.

### المطلب السادس: القصد الرتبّي في العقوبات والحدود.

كيفية عقوبة الجنّة تكون بحسب ضعفهم وقوّتهم، فلا يجلد المحدود جلدًا مبالغاً فيه يجعل الدم ينزف، ونحو ذلك؛ كما لا يُضربان ضرباً لا أثر له في الزجر والرّدع، بل يكون ضرباً بين ضريين وسوطاً بين سوطين، وزماناً بين زمانين، بأن يُتجنّب زمن الحرّ الشديد، والبرد الشديد، حين إقامة الحد<sup>(١)</sup>.

### المطلب السابع: القصد الرتبّي في زيارة الإخوان، ومخالطة النساء.

زيارة الإخوان مطلوبة مرغّب فيها، والإكثار منها مدعاة للملالة: «زُرْ غِبّاً تَرَدَّدْ حِبّاً»<sup>(٢)</sup> والإبطاء فيها يؤدّي إلى الوحشة والجفاء والنفرة. وكذا مخالطة النساء المحارم، كل بحسبه، والقصد: مطلوب شرعاً، والإكثار منه للرجل يؤدي إلى أن تغلب عليه أخلاقهن، والإقلال منه يسبب الجفاء والتأذي لهن<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) انظر: قواعد الأحكام (٢/ ٣٤٤)، وشرح الإلمام (٩٧/٥).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٣٩٠، برقم: ٥٤٧٧) من حديث حبيب بن مسلمة الفهري رضي الله عنه، قال السخاوي - رحمه الله: «له طرق، بمجموعها يتقوى الحديث». المقاصد الحسنة (ص: ٣٧٧).

(٣) انظر: شرح الإلمام (٩٩/٥).

### الفصل الثالث

#### القصد الرُّبِّي عند ازدحام المراتب، وعدم تمايزها

وفيه أربعة مباحث:

##### المبحث الأول: المراد بالقصد الرُّبِّي غير المتمايز.

بضدها تتميز الأشياء ففي الفصل (الثاني) نلاحظ بجلاء أن الصور المذكورة ضمن مباحثه: تمايزت وتباعدت فيها المراتب؛ لذا كان القصد لائحاً فيها، وهو الجادة المعبدة؛ لكن في بعض المواطن قد يعسر الوقوف على معرفة القصد؛ لعدم تمايزها كما قال ابن دقيق العيد - رحمه الله تعالى - : «فآخر كل مرتبة تلي الأخرى، وأول الأخرى تلي آخر الأولى؛ ومن أمثلة ذلك الشجاعة: فهي محمود، لكن إذا زادت على القدر المطلوب انتهت إلى التهور المذموم، وكذا التحرز والنظر في العواقب محمود أصلاً؛ لكن الإفراط فيه قد ينتهي بصاحبه إلى الجبن المذموم؛ فمن هنا كان العسر والإشكال في معرفة التوسط علماً وعملاً بسبب تقارب المراتب»<sup>(١)</sup>، وسيوضح أكثر فيما في المبحث التالي.

##### المبحث الثاني: التأصيل التنظيري عند عدم تمايز المراتب.

من نبه على التنظير التأصيلي عند عدم تمايز المراتب الحافظ ابن دقيق العيد - رحمه الله تعالى - وذكر: أنه قد يقع في بعض الأحيان ما يوجب الخروج عن جادة القصد إذا كان في الخروج مصلحة أعظم؛ وذلك عند تمايز المراتب؛ كالتوسط في رفع الصوت، فإنه ممدوح من حيث الأصل؛ لكن قد تدعو الحاجة إلى رفع الصوت في الموعظة؛ رعاية للمصلحة الراجحة، وهو راجع إلى جادة القصد<sup>(٢)</sup>.

(١) المصدر نفسه (٩٣/٥) بتصرف.

(٢) انظر: شرح الإمام (١٠١/٥).

المبحث الثالث: نماذج من القصد التطبيقي الرتبّي غير المتمايز، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: القصد الرتبّي المتقارب في رفع الصوت.

التوسّط في رفع الصّوت مطلوب من حيث الأصل؛ لقوله ﷺ: «إِرْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَإِنْ كُنْتُمْ لَا تَدْعُونَ أَصْمَ وَلَا غَائِبًا»<sup>(١)</sup>، لكن قد تدعو الحاجة إلى رفع الصوت في الموعظة رعاية للمصلحة، وقد ثبت أنه ﷺ كان إذا خطب احمرّت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه<sup>(٢)</sup>؛ لأن المقصود من الخطبة إحداث هذه الهيئة<sup>(٣)</sup>، وهذا من باب الموازنة بين المصالح.

المطلب الثاني: القصد الرتبّي المتقارب بين الورع، والوسواس.

هذا الموطن، ونحوه من الأمور الدقيقة التي يَعْزّ فيها -أيضا- تمييز المراتب؛ لقرنها، فالوسواس مذموم، والورع محمود، وآخر كلّ مرتبة تلي الأخرى، وأول الأخرى تلي آخر الأولى، ومع تقارب رتبتي الورع والوسواس؛ لعمل كل منهما: الورع والموسوس بمقتضى الشكّ والتقدير بالمعنى العام، إلا أنه قد يُلاحظ فرقٌ كليٌّ بينهما على دقة فيه، حاصله: أن الذي يراعيه المكلف له حالتان:

(أ) أن تكون عليه دلالة وعلامة ظاهرة، بمقدور المكلف معرفتها وملاحظتها علماً وعملاً.

(ب) وإما أن لا تكون عليه دلالة، بل يرجع المكلف في ذلك إلى الشكّ والاستخمين دون دليل؛ ففي الحالة الأولى يكون العمل بما يراعيه المكلف ورعاً، وفي الحالة الثانية تنطعا ووسوسة<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (برقم: ٢٩٩٢)، ومسلم (برقم: ٢٧٠٤) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم في صحيحه (برقم: ٨٦٧) عن جابر - رضي الله عنه -.

(٣) انظر: شرح الإمام (١٠١ / ٥).

(٤) انظر: شرح الإمام (٩٣ / ٥)، والاحتياط حقيقته وحجّيته (ص: ١٧٠-١٧١).

## المبحث الرابع: ذكر صور خارجة عن جادة القصد.

حاصل ذلك أن هناك أموراً مقسمة في الشرع إلى ممدوح ومذموم لا ينبغي في كثير منها أن تدخل تحت هذا الباب، (أعني: القصد الرتي)؛ لعدم دلالة الشرع على ذلك، وإنما تندرج تحت باب تأمل الحكم الشرعي وتقسيمها إلى ما يمدح ويذم بحسب الموازنة بين المصالح، كما نبه على ذلك المحقق ابن دقيق العيد - رحمه الله تعالى -.

ومثل لذلك بمدح النفس، فهو في الأصل مذموم؛ قال تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢] وقد يمدح حيث تدعو الحاجة إليه، وتتعلق به مصالح الآخرين، وقد جاء في التنزيل العزيز: ﴿قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥]، فمن زاد على مقدار المصلحة فهو مذموم قطعاً، وما كان بقدر الحاجة فهو محمود شرعاً، فالمناط إذن في مثل هذه المسائل تأمل الحكم الشرعية والمصالح، وليس القصد أو عدمه، ومن الأمثلة الشبيهة بهذا - أيضاً -: الذم والهجو؛ حيث أبيح في التحريج المضطر إليه، وما زاد عليه فهو مذموم متعرض صاحبه للذم لا محالة، وما اقتصر فيه على الضرورة فهو ممدوح بلا شك، وهذا - أيضاً - مناطه ليس القصد وعدمه، بل الترجيح والموازنة بين المصالح<sup>(١)</sup>.

والله تعالى أعلى وأعلم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

\* \* \*

(١) انظر: شرح الإلام (١٠١/٥ - ١٠٢).

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على محمد أزكى البريات، وعلى آله وصحبه، ومن سلك طريقهم بوافر الجدد، وزند العزمات، أما بعد:

فقبل أن أحط الرّحل من هذه الدراسة العلمية، وبعد أن استنفذت ما في وسعي، حسب الطاقة، والوقت، والمطلوب، أذكر خلاصة المستفاد من هذه الدراسة:

### أهم النتائج:

(<sup>١</sup>) التشريع يتنزل في الأصل على الوسط، وأنه أخذ بين الطرفين بقسط لا ميل فيه في معظم تشريعاته، ولكن قد يميل المكلف إلى أحد طرفي القصد، فتميل الشريعة حينئذ إلى الطرف الآخر لترجعه للجادة.

(<sup>٢</sup>) أفادت الدراسة أنه يعزّ في بعض المقامات تمييز المراتب أصلاً، مما يجعل الوقوف على القصد علماً وعملاً معاً؛ بعيداً أو متعذراً؛ مما يستوجب فضل اجتهاد في الموازنة بين المصالح والمفاسد.

### توصيات الدراسة:

(<sup>١</sup>) الاحتراز من الخطأ في نسبة الأقوال، فقد يكون للشخص قولاً في الجانب التنظيري لا يلتزمه في الجانب التطبيقي، فلا ينسب إليه على أنه قول له بإطلاق.

(<sup>٢</sup>) يُتحرى عند تقارب المرتب في انتزاع القصد في البحث التوازي، وفي المسائل التي قد يحصل فيها انحراف إلى أحد الجهتين، من طرفي القصد برّد ما ندّ عن ذلك، بقسط لا ميل فيه.

### مقترحات الدراسة:

(١) على الدراسات الجادة: الدقة في تحرير المسائل، التنظيرية بمراعاة جانب التكييف والتنزيل التطبيقي في بؤتقة واحدة، وإلا فقد ينسب إلى القائل في الجانب التنظيري شيء، بينما نجد عكسه عند التطبيق.

٢) إيجاد الكتابات الجادة في القصد بين المراتب في سائر الفنون، خصوصا عند  
تراجيحها، ونحو ذلك.

\* \* \*



## ثبت مصادر ومراجع الدراسة

- ١- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم، (مصحف المدينة المنورة).
- ٢- تفسير القرآن العظيم لابن كثير، تحقيق: سلامة، ش: دار طيبة للنشر والتوزيع ط: الثانية (٢٠١٤هـ).
- ٣- تقريب التهذيب لابن حجر، تحقيق: عوامة، ش: دار الرشيد، سوريا، ط: الأولى (١٤٠٦هـ).
- ٤- التفسير الميسر لمجموعة أساتذة، ش: مجمع الملك فهد بالسعودية، المدينة المنورة، ط: الثانية (١٤٣٠هـ).
- ٥- توضيح المشكلات في اختصار الوافقات، للولائي، طبعه حفيده بابا محمد، ط: الأولى (١٤١٤هـ).
- ٦- جامع البيان عن تأويل القرآن، لأبي جعفر الطبري، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى (١٤٢٠هـ).
- ٧- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية، ش: دار العاصمة، السعودية، ط: الثانية (١٤١٩هـ).
- ٨- الاحتياط حقيقته وحجّيته، لإلياس بلكا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى (١٤٢٤هـ).
- ٩- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، الناشر: دار الفكر، مصور عن المطبعة الإسلامية بطهران (١٣٧٧هـ).
- ١٠- الذيل على النهاية في غريب الحديث، لعبد السلام علوش، دار ابن حزم، ط: الأولى (١٤١٧هـ).
- ١١- رفع الحرج في الشريعة الإسلامية ضوابطه وتطبيقاته، لصالح بن حميد، العبيكان،

- ط: ١ (١٤٢٤هـ).
- ١٢- شرح الإمام بأحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، تحقيق: محمد خلوف، دار النوادر (١٤٣٠هـ).
- ١٣- شرح مختصر الروضة، للطوفي، تحقيق: التركي، ط: الرسالة، بيروت، ط: الثالثة (١٤١٩هـ).
- ١٤- صحيح البخاري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار طوق النجاة، ط: الأولى (١٤٢٢هـ).
- ١٥- صحيح مسلم، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار السلام، الرياض، ط: الأولى (١٤١٩هـ).
- ١٦- طريق الوصول إلى العلم المأمول، (مختار من كتب ابن تيمية)، جمع: عبد الرحمن السعدي، دار الوطن، الطبعة: الأولى (١٤١٥هـ).
- ١٧- ضوابط المصلحة، للبوطي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، بتاريخ (١٤٠٢هـ).
- ١٨- عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي لأبي بكر بن العربي المعافري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥هـ.
- ١٩- فتح الباري لابن حجر، إخراج: محب الدين الخطيب، الناشر: دار المعرفة، بيروت (١٣٧٩هـ).
- ٢٠- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، الناشر: المطبعة الأدبية بالقاهرة، ط: الأولى (١٣٢٠هـ).
- ٢١- فتح الولي الناصر بشرح روضة الناظر، لعلي الضويحي، ط: ١، دار ابن الجوزي (١٤٣٠هـ).
- ٢٢- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ش: دار إحياء التراث بيروت، الطبعة: الأولى

- (١٤١٢هـ).  
٢٣- القواعد الكبرى، للرز بن عبد السلام، تحقيق: نزيه حماد، وضميرة، ش: دار القلم (١٤٢١هـ).  
٢٤- لسان العرب، لجمال الدين ابن منظور، تصوير دار عالم الكتب، من الطبعة الميرية (١٣٠٠هـ).  
٢٥- المحصول في علم أصول، للرازي، تحقيق: طه العلواني، ش: الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤١٨هـ).  
٢٦- مدارج السالكين، لابن القيم، الناشر: دارالكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة (١٤١٦هـ).  
٢٧- المِلل والنحل، للشهرستاني، ش: مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الأولى (١٣٩٦هـ).  
٢٨- المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: حمزة زهير حافظ، طبعة المحقق (د،ت).  
٢٩- مفردات ألفاظ القرآن للراغب، تحقيق: صفوان الداودي، الناشر: دار القلم، دمشق (١٤١٨هـ).  
٣٠- المقاصد الحسنة، للسخاوي، تحقيق: الخشت، ش: دارالكتاب العربي بيروت ط: الأولى (١٤٠٥هـ).  
٣١- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للأشعري، الناشر: المكتبة العصرية ط: الأولى (١٤٢٦هـ).  
٣٢- منهاج السنة، لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ش: جامعة الإمام، الرياض، ط: الثانية (١٤١١هـ).  
٣٣- الموسوعة الميسرة، تأليف: الندوة العالمية للشباب الإسلامي ش: دار الندوة

للنشر، ط: ٤ (١٤٢٠هـ).

٣٤- الموافقات لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: مشهور آل سلمان، الناشر: دار ابن

عفان، ط: الأولى (١٤١٧هـ).

٣٥- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للريسوني، الناشر: المعهد العالمي للفكر

الإسلامي، الطبعة: الأولى (١٤٠١هـ).

٣٦- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر للثعالبي، الناشر: دارالكتب العلمية، بيروت،

الطبعة: الأولى (١٤٠٣هـ).

\*\*\*